الاتجاهات الأساسية لاستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

واقع و آفاق 2030

The basic directions of the sustainable tourism development strategy in Algeria the reality and prospects for 2030

وليد حمدي باشا[1]، عمار ميلودي[2]، يوسف خنيش[3]

[1] مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة بسكرة، hamdipacha.oualid@crstra.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، ammar.miloudi@yahoo.com

[3] جامعة غرداية، khenniche.y@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/08/07 تاريخ القبول: 2020/08/07 تاريخ النشر: 2020/09/03

ملخص:

نظرا لأهمية الجانب السياحي في كل الدول تطمح الجزائر للوصول إلى مراتب عالية في المجال السياحي ، من حيث الخدمات السياحية ، وزيادة الدخل الوطني ، من خلال تهيئة مناطقها السياحية الفريدة من نوعها ، التي ستكون مناطق جذب سياحية بامتياز، وبالتالي أردنا في هذا البحث تسليط الضوء حول الواقع السياحي في الجزائر ، و الاتجاهات الأساسية الاستراتيجية للتطوير السياحي في الجزائر من خلال رؤية قريبه لما هو مخطط له في آفاق 2030 .

كلمات مفتاحية: التنمية السياحية ، الاستثمار السياحي ، اتجاهات أساسية للتطوير السياحي في الجزائر ، المخطط التوجيهي آفاق 2030.

تصنيف JEL : L83،Q01.

Abstract:

Due to the importance of the tourism aspect in all countries, Algeria aspires to reach high levels in the tourist side in terms of tourism services and increase national income by creating its unique tourist areas which will be attractive tourist attractions. The tourism reality in Algeria, and the basic strategic directions for the development of tourism in Algeria through the vision of his relative of what is planned in the horizons of 2030.

Keywords: Tourism Development; Tourism Investment; Key Trends in Tourism Development in Algeria; Guideline 2030.

Jel Classification Codes: L83, Q01.

المؤلف المرسل: وليد حمدي باشا، الإيميل: hamdipacha.oualid@crstra.dz

1. مقدمة:

تعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية، والاستثمارية عالية الربحية، لذا أصبحت معظم دول العالم تولي اهتماما كبيرا للجانب السياحي، حيث اعتمدت على إتباع خطط منهجية لتطوير السياحة، وتنميتها نظرا لآثارها الايجابية على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فهي تساعد على قيام التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلد الواحد، فالسياحة اليوم هي استثمار ضخم تسعى كل الدول إلى تطبيقه، ومنها الجزائر، التي تتميز بمعالمها الفريدة، ومناطقها الصحراوية، والجبلية والهضاب...الخ، والتي تحمل خصائص تمكّنها من أن تحتل المراكز الأولى عالميا في المجال السياحي، وتصبح قطبا سياحيا كبيرا وحيزا لجذب المستثمرين، لكن نجاح هؤلاء المستثمرين في الجزائر يتطلب جهودا إضافية لتدعيم مشاريعهم السياحية بتوفير كل التسهيلات ليتسنى لهم تقديم أفضل الخدمات التي تجذب السائح، وهذا ما تسعى له الجزائر اليوم عن طريق تحفيز، وتدعيم المستثمرين في القطاع السياحي، خاصة وأن هذا القطاع يعتبر اليوم بمثابة محرك للتنمية المستدامة ، على غرار القطاعات الأخرى (الزراعة، الخدمات، النقل، الأشغال العمومية ، الثقافة...)، فهو يشكل دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق الثروات ومناصب الشغل والمداخيل المستدامة لاسيما على المستوى المحلي ، لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع اعتمادا على القدرات التراثية والحضارية والمكتسبات الطبيعية الموروثة والمشيدة ، وذلك عن طريق التأطير الملموس للانطلاقة القوية للسياحة الوطنية، وتحويل الجزائر من بلد مصدر إلى بلد مستقبل للسياح، وهذا المسعى يترجمه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030، الذي يعد إطارا مرجعيا لرؤية بعيدة المدى للسياحة في الجزائر ، كما يعد مفهوما جديدا للتنمية السياحية الوطنية.

وعلى اثر هذه القراءة السريعة يمكن أن نطرح الاشكال الرئيسي التالي:

ما هي أهم المحاور الإستراتيجية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر في آفاق 2030؟

و بهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث تم تقسيمه إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور1: مفاهيم نظرية حول التنمية السياحية

المحور2: الاتجاهات الأساسية الاستراتيجية للتطوير السياحي في الجزائر

المحور3: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 20302.

2. مفاهيم نظرية حول التنمية السياحية

كلما اتضحت معالم السياحة واتجاهاتها وأهميتها أصبح واضحا سبب قيام الدول بالاستثمار في هذا المجال، والذي يعد ظاهريا لا يستطيع منافسة القطاع الصناعي باعتباره مجالا معلوم الإيرادات والنفقات. غير أن القطاع السياحي اليوم أصبح مصدرا مهما لتنشيط الاقتصاد داخل البلد، هذا من ناحية ومن ناحية فهو يزيد من رفاهية الفرد. إذن فالجدير هنا توضيح المعنى الحقيقي للسياحة بصفة عامة والسياحة الداخلية بصفة خاصة ليتسنى لنا معرفة الآثار الاقتصادية التي تتركها السياحة على دولة ما.

1.2 **مفهوم السياحة:** تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية.

عرف Hunziher **السياحة** بأنها "مجموعة العلاقات والظواهر التي تنتج وتترتب على سعر وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص.(أسامة صبحي الفاعوري، 2006، ص 5)

توجد عدة مزايا تبين دور السياحة في التنمية الاجتماعية كما يلي:

- تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.
- حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
- احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية والتسامح.
- التأكيد على الخطط السياحية الطويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.

وبذلك يعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الإضافية الناشطة إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يساعد على نمو البلد اقتصادياً واجتماعياً.

إن الاهتمام بالسياحة بمختلف أنواعها كباعث على التنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً واجتماعيا مهماً لتحفيز الاستثمار وتحقيق الرفاهية للمجتمع، وتعد التوعية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو كفوء أحد أهداف السياسات العمومية.

2.2 التنمية السياحية:

تقوم فكرة التنمية السياحية علي أنها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء تركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعمرانية لهذه المنطقة بما يتفق مع طلب وميول احتياجات الحركة السياحية الحالية والكاملة، وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد في تنامي الحركة السياحية إلى المنطقة وبالتالي زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي .

و ظهر تعبير التنمية المستدامة في بداية ومنتصف الثمانينات كما برز أيضا خلال مؤتمر ستوكهولم حول ملف البيئة الإنسانية عام 1982 حيث أشارت إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية وإلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقاءها واستمرارها.

و بالتالي فالتنمية السياحية هي استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع أحسن استخدام ممكن، بحيث تدر أكبر عائد ويستفاد منها أكبر استفادة ممكنة لزيادة مستوى الدخل والتشغيل في المجتمع. (يحيى السعيدي، سليم العمراوي، 2013، ص 6)

كذلك يعني مفهوم التنمية السياحية تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نمو الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات، زيادة موارد الدولة من العملات الاجنبية والمحلية ، وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة ، والزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية.

وأخيرا على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات منظفة للبيئة ، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأزون. (عبد الله الجعيدي، 1993، ص 6)

3.2 الاستثمار السياحي

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتحديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الانتاج ، التوزيع ، الاستهلاك، الادخار ، والتأكد الدراسات بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على الارتفاع معدل الاستثمار ، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس. (وجاني محمد، 2011، ص 84)

ويعتبر الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الاجمالي للدول ، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي.

يوجد عدة تعاريف للاستثمار السياحي ندرج أهمها كالتالي:

تعرف المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه " تلبية حاجيات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل وإنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (رعد مجيد العامي، 2008، ص 16)

تعتبر الاستثمارات السياحية من أهم الموارد السياحية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتأهيل اليد العاملة الفنية، وذلك بتنويع وإدخال الخبرات في ميدان القطاع السياحي وهذا بدوره يؤدي إلى التدفقات النقدية وزيادة التوسع في المناطق السياحية.

- **مناخ و حوافز الاستثمار السياحي:** (رضا صاحب أبو أحمد، علي محمود سماكة، 2010، ص 6)

تبحث الاستثمارات في القطاع السياحي على جملة من العوامل لمباشرة نشاطها في أي مكان شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري في القطاعات الأخرى, ومن هذه العوامل ما يتعلق بمنظومة القوانين والتشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمار على ارض الواقع في هذا القطاع سواء كان محليا أو خارجيا، بالإضافة إلى توفير بنى تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ولا يستثنى من ذلك الوضع الأمني والاستقرار السياسي الذي يلعب الدور الأكبر في عملية الاستثمار السياحي، وهنا لا بد من إزالة كافة المعوقات التي يمكن أن يواجهها المستثمر في مجال السياحة وخلق ظروف ومناخ للإسراع بعجلة الاستثمار والعمل على:

1. وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها, إذ من المهم في هذه الإستراتيجية تحديد ما هو مطلوب من المستثمر.
2. أجراء المسوح الميدانية وإعداد الدراسات والبحوث عن المناطق السياحية والتراثية والدينية.
3. توفير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والطرق الرئيسية للمشاريع السياحية الاستثمارية.
4. تفعيل دور القطاع الخاص ،من خلال خلق حوافز إضافية للاستثمار،مثل منح إجازات الاستثمار وتسهيل القروض المالية من المصارف الحكومية والتجارية كي يأخذ القطاع الخاص دوره.
5. توفير الأمن للمشاريع الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال ليتمكنوا من العمل بجد.
6. الترويج الإعلامي للمناطق السياحية وزيادة الوعي الثقافي لدى عامة الناس.
7. إلغاء التجاوزات على المواقع السياحية والأثرية وإعادة تأهيل البنية السياحية الأساسية.

3. الاتجاهات الأساسية الاستراتيجية للتطوير السياحي في الجزائر

تتمحور الفكرة في انتهاج اساليب جديدة تمكّن الجهات المعنية في القطاع السياحي الجزائري من التحكم في كل الجوانب المتعلقة بإنعاش السياحة الوطنية من خلال ؛ تنمية مستدامة للمنتج السياحي، تطوير البناء المؤسسي للسياحة ، تحفيز الاستثمار السياحي وتطوير المنشآت الخدمية السياحية، تحسين جودة الخدمات السياحية، تكوين المورد البشري السياحي، تعزيز الأمن والتوعية السياحية، تعزيز استقرار البِناء المؤسسي للسياحة ، تطوير الترويج، والتسويق السياحي... الخ كل هاته الجوانب سوف تؤثر في المردود السياحي الجزائري، ويمكننا توضيحها في الشكل التالي كما يلي :

الشكل1: الاتجاهات الأساسية الاستراتيجية للتطوير السياحي في الجزائر

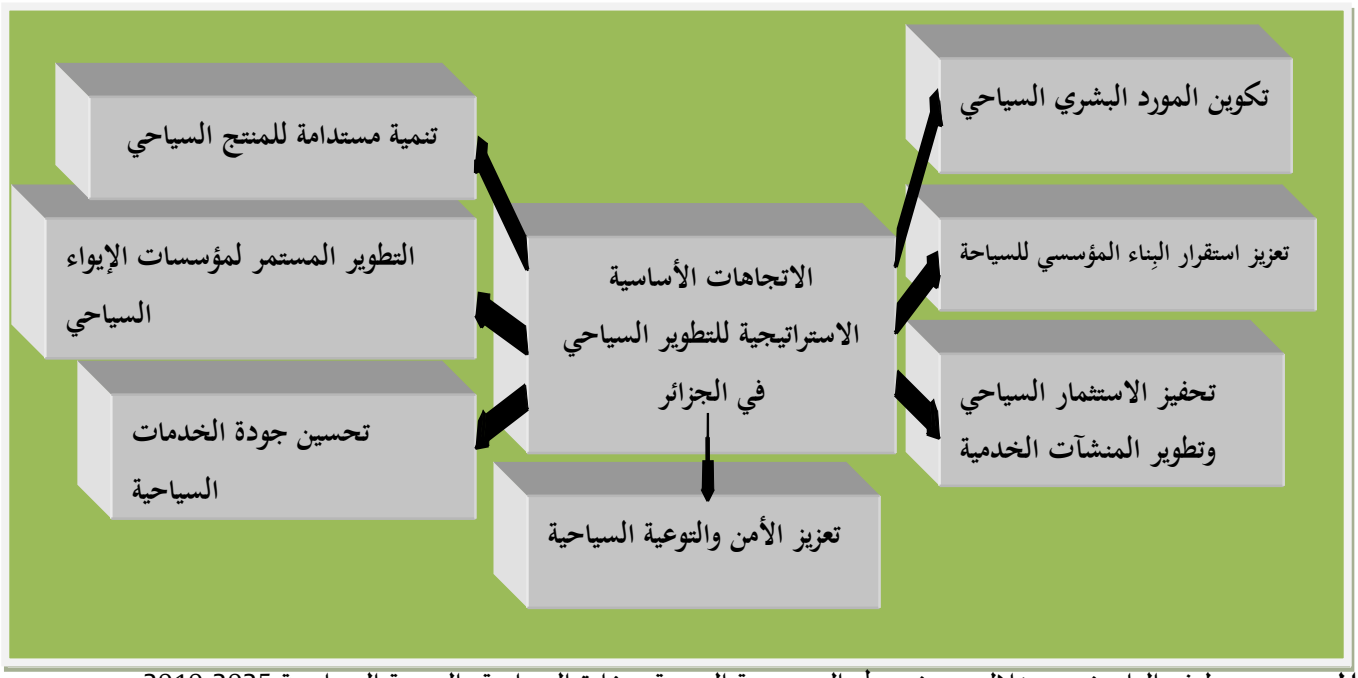

المصدر: من طرف الباحث من خلال: بحث حول الجمهورية اليمنية -وزارة السياحة، التنمية السياحية 2010-2025.

ونأتي الآن لشرح البعض من هاته الجوانب حسب المعطيات المتوفرة لدينا من احصائيات وقوانين تشريعية اقرتها الجهات المعنية للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري :

أولا: تعزيز استقرار البِناء المؤسسي للسياحة

تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية من خلال: (الجمهورية اليمنية. 2010، ص8)

- تعزيز وتطوير قدرات لإدارة السياحية.
- تحديث الأطر القانونية المشجعة والداعمة للسياحة والمنظمة للأنشطة السياحية المختلفة.
- بناء القدرات والمهارات للعاملين بالإدارة السياحية.
- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات السياحية.

ثانيا : التطوير المستمر لمؤسسات الايواء السياحي

وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية نهاية 2014

1- التوزيع حسب نوع الطابع:

الجدول (1): وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية حسب نوع الطابع حتى نهاية سنة 2014

الطابع	سنة 2013	سنة 2014
	عدد الفنادق	عدد الفنادق
حضري	798	872
ساحلي	219	209
صحراوي	94	60
حموي	46	26
مناخي	19	18
المجموع	1176	1185

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

وللتوضيح أكثر نستخدم الرسم البياني لمعطيات الجدول كما يلي:

الشكل (2): المقارنة بين عدد الفنادق بين سنة 2013 و سنة 2014

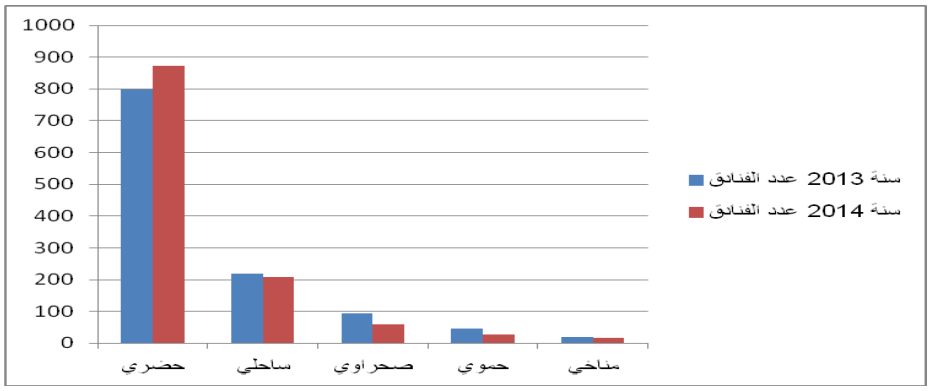

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

من الواضح أن عدد الفنادق الموزعة عبر التراب الوطني في زيادة من سنة 2013 إلى سنة 2014 حيث بلغت 9 فنادق هذا في المناطق الحضرية فقط، وهذا دليل على اهتمام الدولة بزيادة المرافق الضرورية للسائح سواء أكانت هذه الفنادق تابعة لها أو للخواص، ولكن تبقى الجهود قليلة جدا، وغير كافية لبلد كالجزائر الذي يزخر بثروات طبيعية، ومناطق سياحية متنوعة تجعله من أفضل الدول سياحيا على الإطلاق فنرى أن عدد الفنادق في تناقص مستمر من سنة 2013 الى سنة 2014 حسب الطابع الساحلي، والحموي، والصحراوي أو حتى في المواسم، وبالتالي اذا لم يجد السائح سواء مقيم أو غير مقيم المرافق الجيد التي تحقق له رغباته من ترفيه، وغيره فإنه سوف يغير وجهته إلى بلد أخر يجد فيه كل احتياجاتها، وهذا ما شهدناه في السنوات الماضية تفضيلات السياح حتى الجزائريين للذهاب للبلدان الشقيقة خاصة تونس التي توفر كل سبل الراحة لهم، وتركهم بلدهم الأصلي هذا كمثال .

2- التوزيع حسب الطابع القانوني:

الجدول (2): وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية حسب الطابع القانوني حتى نهاية سنة 2014

قطاع	سنة 2013	سنة 2014
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد المؤسسات الفندقية
عمومي	65	65
خاص	1062	1059
الجماعات المحلية	42	54
مختلطة	07	07
المجموع	1176	1186

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

الشكل (3): المقارنة بين عدد الفنادق حسب الطابع القانوني بين سنة 2013 و سنة 2014

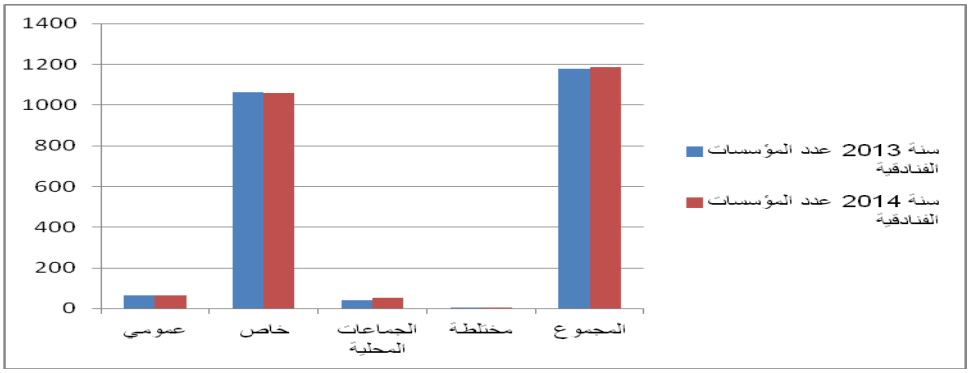

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

من الواضح حسب الشكل ، وحسب المعطيات الواردة في الجدول أن عدد الفنادق لسنة 2013 وسنة 2014 بقية تقريبا كما هو لم يتطور في كل القطاعات ، وهذا ناتج عن قلة الوعي بأهمية الجانب الفندقي في القطاع السياحي ، بحيث إذا كانت البلد تعاني من قلة الفنادق أي أماكن الإيواء والإطعام ، فإن السائح بالضرورة سيبحث عن بلد آخر تتوفر فيه كل سبل الراحة والاستجمام ، وبالتالي ينخفض عدد السائحين مما يؤدي إلى ركود الجانب السياحي في البلد، وهذا ما نشهده اليوم في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة.

3- التوزيع حسب فئة التصنيف:

الجدول (3): وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية التوزيع حسب فئة التصنيف حتى نهاية سنة 2014

فئة التصنيف	سنة 2013	سنة 2014
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد المؤسسات الفندقية
الفنادق 5 نجوم	08	08
الفنادق 4 نجوم	05	06
الفنادق 3 نجوم	38	39
الفنادق 2 نجوم	46	46

الفنادق 1 نجوم	149	149
الفنادق بدون نجمة	156	156
إقامة سياحية 4 نجمة	2	2
إقامة سياحية 0 نجمة	1	1
موتيل/نزل طريق 4 نجوم	2	2
موتيل/نزل طريق 0 نجمة	1	1
نزل ريفي 4 نجوم	1	1
نزل ريفي 0 نجمة	1	1
قرى العطل 2 نجوم	1	1
نزل مفروش "وحيدة الصنف"	3	5
نزل عائلي "وحيدة الصنف"	10	10
محطة الاستراحة " وحيدة الصنف"	6	06
هياكل أخرى موجهة للفندقة	196	196
في طريق التصنيف	549	555
المجموع	1176	1185

المصدر: احصائيات السياحة لسنة 2014

الشكل (4): المقارنة بين عدد الفنادق حسب فئة التصنيف بين سنة 2013 و سنة 2014

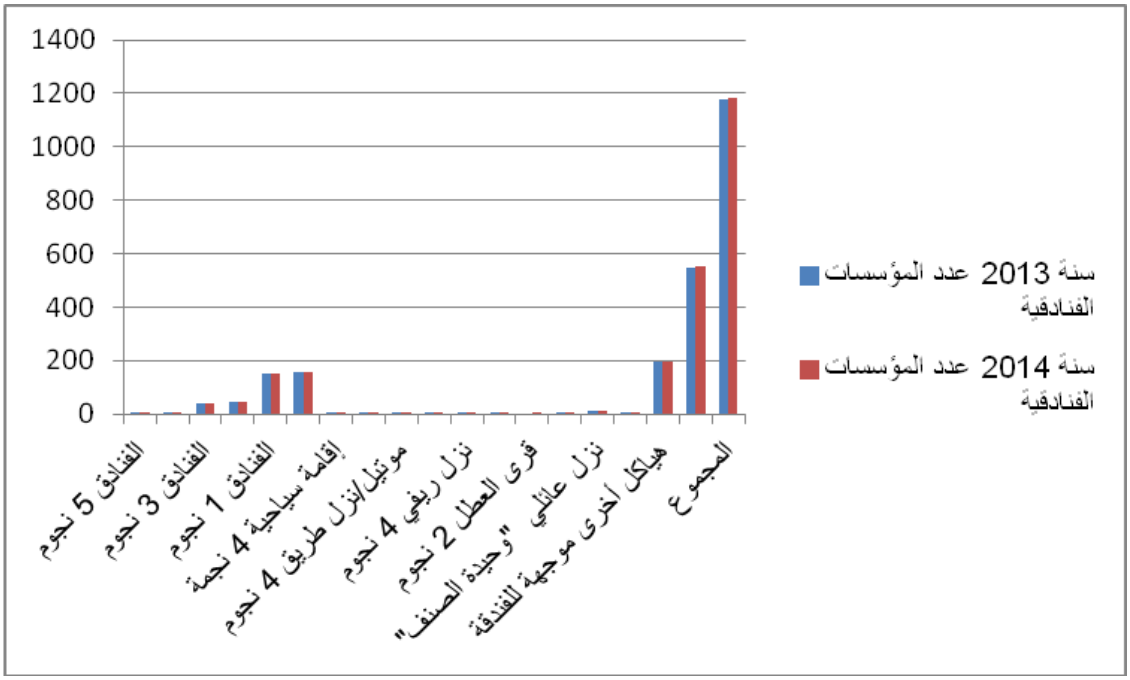

المصدر: من اعداد الباحثين تبعا لبرنامج Excel

حسب ما جاء في الجدول أعلاه فإن عدد الفنادق ذات 5 نجوم بقية ثابت و هو 8 فنادق لسنة 2013 وسنة 2014 لكن عدد الفنادق ذات 4 نجوم ازداد من 5 فنادق الى 6 فنادق أي ازداد بفندق واحد خلال السنة، ونفس الشيء بالنسبة لعدد

الفنادق ذات 3 نجوم أما بقية التصنيفات لأماكن الايواء تقريبا بقية ثابت من سنة 2013 وسنة 2014 وهذا دليل على أن الجزائر لم تصل بعد لمراتب الدول المتقدمة التي تتوفر على كل سبل الراحة وأولها أماكن الإيواء .

ثالثا: تحفيز الاستثمار السياحي وتطوير المنشآت الخدمية السياحية

إن تحفيز الاستثمار السياحي وتطوير المنشآت الخدمية السياحية يكون من خلال :

1- توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها.

2- تقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي لليمن.

3- تعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بتحقيق زيادة إجمالية في مستوى الإنفاق السياحي، لتأمين الحد الممكن من العائدات الصافية (القيمة المضافة)في الاقتصاد الوطني.

4- توفير البيئة/ المناخ الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب وعمل مزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية و الأجنبية.

و لتشجيع الاستثمارات السياحية سخرت الجزائر كل السبل الضرورية لسير ولتذليل كل العقبات الإدارية والبيروقراطية أمام المستثمر، من خلال تبسيط ملف الاستثمار، والمصادقة على المشروع في ظرف أسبوع، واللجوء إلى التكنولوجيات الحديثة لاستقبال الملفات، والرد عليها في أسرع وقت ممكن، وبخصوص توفير العقار لإنجاز المشاريع الاستثمارية قد أظهرت الاجراءات الجديدة التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مواقع إنجاز المشاريع الاستثمارية، وفي هذا الاطار تحدد المادة 48 من هذا القانون شروط، وكيفيات منح الامتياز على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية .

كما يتضمن القانون إجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين للحصول على قطع أراضي داخل أو خارج مناطق التوسع السياحي عن طريق التنازل، والقروض الميسر، وتمنح كل الصلاحيات للوالي بتنسيق العمل مع المدراء المكلفين بدارسة ملفات المستثمرين لتحديد مواقع انجاز هذه المشاريع خاصة في المجال السياحي. و في هذا الاطار توفرت 205 منطقة للتوسع السياحي على المستوى الوطني مشيرا إلى أن 20 منطقة منها حازت لحد الآن على مخططات تهيئتها و185 منطقة المتبقية هي حاليا في طور الدراسة.

وحاز قطاع السياحة في الجزائر على اهتمام كبير خاصة في الآونة الأخيرة وأصبح أحد القطاعات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030 من مجموع 21 قطاعا آخرا ، بحيث يعد من بين القطاعات الخمس الحيوية التي يعول عليها حاليا لخلق الثروة إلى جانب قطاعات الفلاحة، والصناعة، والخدمات والمعرفة ، حيث قدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية بأزيد من 1000 مشروع يساهم في إنجاز 123 ألف سرير، وتوفير أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق 420 مليار دج.

وكذلك حسب التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية الجزائري لسنة 2016 ترتكز الاستراتيجية في المجال السياحي أساسا على التثمين والترويج للوجهة السياحية للجزائر مع ترقية مستوى الخدمات السياحية، والأقطاب السياحية وتشجيع الاستثمارات، بتفعيل مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص ومخطط التمويل العملي للسياحة.

ولتشجيع الاستثمار السياحي بالجنوب أكدت الجهات العليا في القطاع السياحي بضروري لتأهيل الوجهة السياحية وفق المخطط الوطني للتهيئة السياحية، الذي يرتكز أساسا على تشجيع الاستثمار؛ من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين،

لاسيما بمناطق الجنوب؛ قصد إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، مشيرا إلى أن قطاع السياحة يعمل مع كل الجهات المعنية على رفع كل العراقيل التي حالت دون تعزيز، وتحسين السياحة الصحراوية إلى غاية اليوم رغم كل ما يزخر به جنوبنا من روائع وفضاءات طبيعية خلابة كذلك الاهتمام بفتح 4 مسالك سياحية بمنطقة تمنراست، وأخرى بمنطقة إليزي، إلى جانب إبرام اتفاقيات مع مؤسسات النقل الجوي لتقديم أسعار تنافسية منخفضة للسياح، لاسيما الأجانب منهم، للتوجه نحو مناطق الجنوب، داعيا إلى ضرورة تحسين الخدمات، وتغيير الذهنيات وترسيخ ثقافة سياحية مستدامة، ومن ضمن 1674 مشروعا سياحيا معتمدا على المستوى الوطني، فإن 415 مشروعا خُصصت لمناطق الجنوب، من شأنها خلق 17 ألف منصب شغل، وتوفير 45 ألف سرير، بتكلفة المالية قُدرت بـ 241 مليار دينار. وتضم هذه المشاريع تجسيد 133 مشروعا سياحيا تتراوح نسبة تقدم أشغالها ما بين 50 و60 بالمائة، فيما تم تخصيص 9700 هكتار من الأراضي؛ قصد إنجاز هذه المشاريع الجديدة لتنمية السياحة بجنوبنا الكبير . (حسينة ب، 2017، ص 78)

رابعا : تحسين جودة الخدمات السياحية

إن انتهاج مسار الجودة في قلب استراتيجية التنمية السياحية الجزائرية في أفق 2025 ، وهي استراتيجية تعتمدها الحكومة منذ سنة 2008 في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية) SDAT (من خلال الدراسات، والأبحاث، والاستشارة الموسعة لجميع الفاعلين في القطاع ، وتعكس هذه الاستراتيجية إرادة الدولة في دعم الإمكانات الطبيعية، والثقافية، والتاريخية للبلد من أجل ترقيته إلى مرتبة الامتياز في المنطقة الأورو متوسطية وجعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح. (وزارة السياحة، 2014، ص 8)

إن مخطط جودة السياحة الجزائرية يطمح إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الاداري للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب، حيث تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية طبقا للمعايير الدولية، الذي يسمح بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية لجودة السياحة الجزائرية، ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية[1]:

- تأسيس العلامة التجارية لجودة السياحة الجزائر
- تدعيم كفاءات الموارد البشرية
- تنظيم الأنشطة السياحية
- تحديث البنى التحتية
- **أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية:**

تتعلق جودة السياحة في الجزائر بالنقاط التالية :

- دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية
- بلوغ المهنية الأفضل في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني
- دعم المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية
- ضمان استمرارية العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين طرق رؤية جودة الخدمات من قبل الزبائن الوطنيين و الأجانب.
- مساعدة المؤسسات السياحية التي تعهدت بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها، وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد، و إعادة التأهيل، والتحديث، والتوسيع، والتكوين

•ضمان تسويق متزايد للعاملين الملتزمين في انتهاج الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية، وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وموقع أفضل.

كذلك يعتمد مخطط جودة السياحة الجزائرية على تطوير الموارد البشرية وتحديث المؤسسات، والتجهيزات، وكذلك على إنشاء علامة تجارية خاصة تميزه وتمثل ضمانا للزبائن من قبل المؤسسات الملتزمة بهذا الانتهاج، وهذه العلامة هي "**جودة السياحة الجزائر**" تقوم العلامة التجارية"**جودة السياحة الجزائر** " أساسا على الامتياز، وهي تتجاوز مفهوم ترتيب المؤسسات السياحية، فهي تشهد بطريقة مرئية أن المؤسسة التزمت طوعا بانتهاج الجودة وهي تسعى دائما إلى إرضاء الزبائن.

يتحقّق وضوح الرؤية بالنسبة لعلامة الجودة بعدّة طرق:

- تجسّد ماديا عن طريق منح المؤسسة لشعار يحمل عبارة "جودة السياحة الجزائر " الذي يعد ضمانا للجودة
- تدمج المؤسسة في شبكة الجودة الموضوعة على موقع الإنترنت المخصص لهذا الغرض
- تثمّن المؤسسة في كل منشورات ومحامل الوزارة المكلفة بالسياحة
- وأخيرا تتمتّع المؤسسة بالبروز في كل الحملات الوطنية لتسويق "وجهة الجزائر(الصالونات، المعارض، اللقاءات، حملات التسويق... الخ).

بالنسبة إلى قطاع السياحة، فإن انتهاج الجودة هو:

- خطوة كبيرة نحو المهنية التدريجية للخدمات المقدمة في المؤسسات السياحية الجزائرية
- الاندماج ضمن انتهاج يقوم على التطوير المستمر للموارد البشرية
- عامل من عوامل التنمية واستدامة العرض السياحي الوطني
- وسيلة لدعم الثروات الوطنية والخصوصيات الإقليمية المحلية
- سبيل ناجع لخلق مواطن الشغل والحد من البطالة.

خامسا : تنمية المورد البشري السياحي

زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي بما يتوافق والزيادة في حركة الاستثمارات السياحية من خلال:

.1تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المرافق والخدمات السياحية.

.2تطوير مناهج التعليم والتدريب السياحي بما يواكب متطلبات السياحة الحالية.

.3دعم إنشاء مدارس ومعاهد سياحية لمختلف المهن السياحية.

سادسا : تعزيز الأمن والتوعية السياحية

إن الاستراتيجية الجزائرية المتعلقة بالإقليم في آفاق 2030، تتمحور حول إعداد (21) مخططا توجيهيا قطاعيا تنمويا، منها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي يسمح باستغلال الإمكانيات الإقليمية والإنتاج والابتكار، وضمان الأمن المائي والغذائي والطاقوي والإقليمي للوطن، وغرس وترسيخ ثقافة السياحة في المجتمع ، وإعادة تأهيل المركبات السياحية، وإنشاء معاهد ومدارس التكوين في السياحة والفندقة، وتوفير الأمن بالمنشآت السياحية، والسعي لإنعاش القطاع، وجعله من القطاعات المنتجة للثروة وموردا لتمويل ميزانية الدولة ضمن المساعي الهادفة إلى الحد من تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات.

ويكون تعزيز الأمن والاستقرار السياحي وتنمية الوعي السياحي المجتمعي من خلال:

1- تحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار السياحي كأساسٍ لتحقيق التنمية السياحية وتنشيط نمو حركة السياحة.

2- تنمية الوعي السياحي المجتمعي والرسمي بأهمية ودور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي ، بما يحقق تغيير المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة تجاه السياحة وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة.

3- إيجاد إعلام سياحي فاعل يتمتع بالمهنية ويستخدم أكفأ الوسائل وأكثرها تقدماً لتقديم رسائل إعلامية توعوية ومعرفية وإقناعية باعتماد أفضل المداخل ويساهم في نشر الثقافة السياحية في الجزائر.

4. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة آفاق 2030

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030) يعد جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2030) المنصوص عليه في القانون رقم 20-01المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، وذلك من أجل الرقي الاجتماعي، والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة. وهو كذلك المخطط الذي تستمد الدولة من خلاله مشروعها السياحي الإقليمي مع آفاق 2030، وتعلنه إلى كافة الفاعلين، والمتعاملين، وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية .

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة نوضحها في الشكل التالي :

الشكل 5 : **أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030**

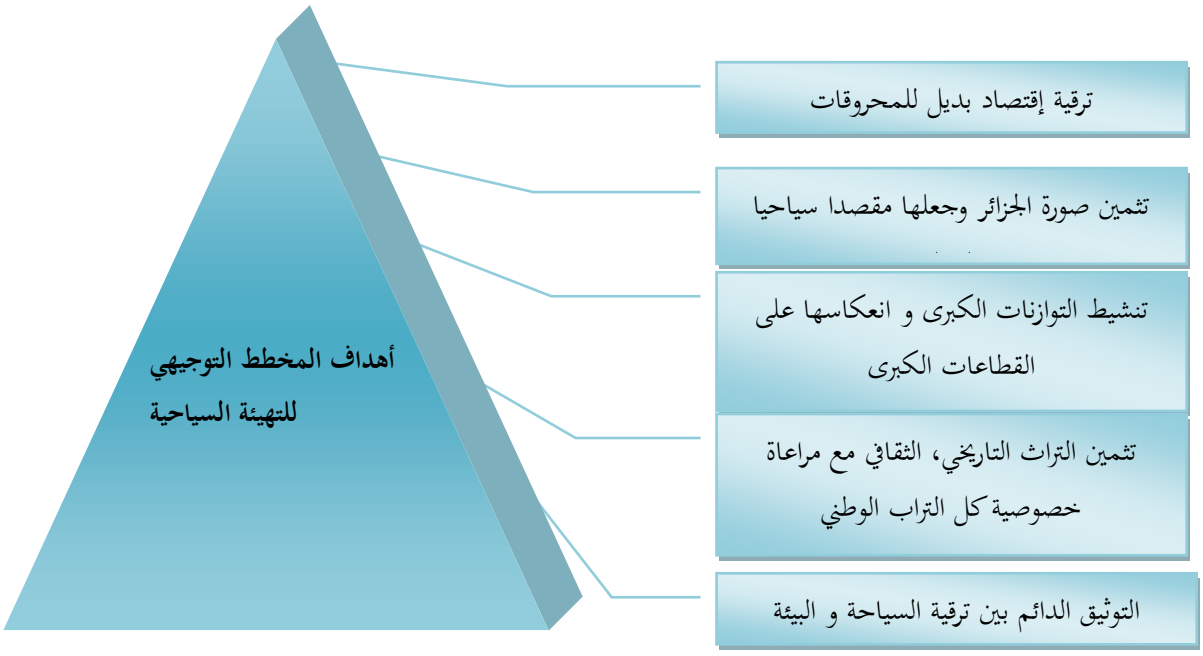

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير السياحة

➢ **الفروع السياحية المطلوب تطويرها هي :**

- الفندقة/ المطاعم/ المنتجعات
- الحمامات المعدنية

- السياحة الساحلية
- السياحة الجبلية
- السياحة الصحراوية
- تطوير وتنويع المنتجات السياحية
- تطوير الجودة / العلامة التجارية / منح العلامات

إن المخطط الوطني للتهيئة السياحية يرتكز أساسا على تشجيع الاستثمار؛ من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين، لاسيما بمناطق الجنوب؛ قصد إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، إن قطاع السياحة يعمل مع كل الجهات المعنية على رفع كل العراقيل التي حالت دون تعزيز وتحسين السياحة الصحراوية إلى غاية اليوم رغم كل ما يزخر به جنوبنا من روائع وفضاءات طبيعية خلابة ، وأقرت الجهات المعنية على فتح 4 مسالك سياحية بمنطقة تمنراست وأخرى بمنطقة إليزي، إلى جانب إبرام اتفاقيات مع مؤسسات النقل الجوي لتقديم أسعار تنافسية ومنخفضة للسياح، لاسيما الأجانب منهم، للتوجه نحو مناطق الجنوب، داعيا إلى ضرورة تحسين الخدمات، وتغيير الذهنيات وترسيخ ثقافة سياحية مستدامة . ومن ضمن 1674 مشروعا سياحيا معتمدا على المستوى الوطني، أكد وزير السياحة أن 415 مشروعا خُصصت لمناطق الجنوب، من شأنها خلق 17 ألف منصب شغل، وتوفير 45 ألف سرير، مشيرا إلى أن التكلفة المالية لتجسيد هذه المشاريع قُدرت بـ 241 مليار دينار. وذكر أن من ضمن هذه المشاريع يتم تجسيد 133 مشروعا سياحيا تتراوح نسبة تقدم أشغالها ما بين 50 و60 بالمائة، فيما تم تخصيص 9700 هكتار من الأراضي؛ قصد إنجاز هذه المشاريع الجديدة لتنمية السياحة بجنوبنا الكبير ، أبرز وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية ضرورة تشجيع وتنويع الاستثمار السياحي للتمكن من بناء مقصد سياحي بامتياز ، إلى جانب عقلنه استعمال العقار بمناطق التوسع السياحي، معتبرا المخطط الوطني للتهيئة السياحية لأفق 2030 والإستراتيجية الوطنية للسياحة بمثابة مرجعين أساسيين لتثمين القدرات السياحية المتنوعة التي تتوفر عليها الجزائر لإعادة تأهيل الوجهة السياحية لبلادنا.

5. الخاتمة

يعد القطاع السياحي أحد أهم القطاعات المعول عليها اليوم في زيادة الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات ، وفي هذا الإطار كثفت الجزائر الجهود لأجل تنمية السياحية عالية المستوى، من أجل الوصول إلى الجودة السياحية المطلوبة، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي، وهذا ما نشهده الآن على إثر المخطط التوجيهي للتنمية السياحة آفاق 2013.

وبالتالي ومن خلال ما تقدم في ثنايا البحث أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

-اتضح أن القطاع السياحي والسياحة، تعتبر عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا يكمل بقية النشاطات الاقتصادية والثقافية، والاجتماعية، كما أنه صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، والاستثمار البناء، والترويج للسلع التراثية.

- إن الجزائر تملك قدرات كبيرة، وموارد متنوعة يجب استغلالها، والاهتمام أكثر بالمنتج السياحي بمختلف أنواعه.

-إن الاستثمار الخاص بالجانب السياحي يبحث عن المناطق التي يشتد عليها الطلب، وعليه يجب التخطيط، والاهتمام بكيفية التوجه إلى استثمارات بناءة وتهيئة المناطق التي تعتبر منطقة خصبة سياحيا.

-إن المخطط التوجيهي لتنمية السياحة هو خطوة فعالة وجيدة من اجل الرقي بالسياحة عبر كافة مناطق الوطن

من خلال ما ورد أردنا وضع بعض التوصيات الهامة والتي في رأينا يجب الأخذ بها للوصول إلى نتائج مرضية، في هذا الجانب والتوصيات هي:

- يجب وضع مخطط لتمويل المشاريع السياحية مدروس بدقة، يكون حسب المقاييس الدولية.
- التخطيط مسبقا لكل مشروع ، بحيث يكون حسب طبيعة المناطق المراد استثمارها ، مع مراعاة خصوصية هذه المناطق.
- تصنيف المناطق السياحية حسب نوع السياحة فيها، فالمناطق الغنية بالحمامات المعدنية، والغابات هي ليست غنية بالمساحات الواسعة من الرمال، والسلاسل الجبلية والحيوانات النادرة التي لا تعيش إلا بتلك المناطق.
- تكثيف عدد المعاهد و المراكز التكوينية التي تنتج لنا افرادا مؤهلين في الجانب السياحي، لهم القدرة على التحكم والسيطرة على كل العقبات التي تواجههم، مع تقديم الخدمات ذات الجودة العالية.

6. قائمة المراجع:

- أسامة صبحي الفاعوري،**الإرشاد السياحي مابين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،جامعة الزيتونة الأردن الطبعة الأولى،2006.
- يحى سعيدي، سليم العمراوي ، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ،2013.
- عبد الله جعيدي، **الاقتصاد والبيئة -دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة-** ، دار النهضة العربية، 1993.
- عبد الله جعيدي، **الاقتصاد والبيئة -دراسة في بعض الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة-** ، دار النهضة العربية، 1993.

- وزاني محمد، **السياحة المستدامة : واقعها وتحديات بالنسبة للجزائر ، دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة – حمام ربي-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2011.
- رعد مجيد العاني، **الاستثمار و التسويق السياحي**، داركنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008.
- الجمهورية اليمنية -وزارة السياحة، التنمية السياحية 2025-2010.
- وكالة الأنباء الجزائرية، **الشروع في تطبيق اجراءات تحفيزية جديدة لتشجيع الاستثمار السياحي** ،بتاريخ 2020/07/20
- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016.
- حسينة.ب ،**تشجيع الاستثمار السياحي بالجنوب ضروري لتأهيل الوجهة السياحية** ، بتاريخ 15جويلية 2020 ، من الموقع : http://www.el-massa.com/dz

- **مخطط جودة السياحة الجزائرية** ، بتاريخ 2020/07/24، من الموقع : http://www.matta.gov.dz/index.php/ar-